

التبصرة في أصول الفقه

وأياضا فإن التابعين أجمعوا على حصر الأقاويل وضبط المذاهب ولو جاز إحداه مذهب آخر لم يكن لضبط الأقاويل ولا حصر المذاهب معنى .

واحتجوا بأن اختلافهم فيها على قولين يوجب جواز الاجتهاد فجاز إحداه قول ثالث كما لو لم يستقر الخلاف .

والجواب هو أن اختلافهم في ذلك يوجب جواز الاجتهاد في طلب الحق من القولين فأما إحداه قول ثالث فلا وهذا كما لو أجمعوا في حادثة على إبطال حكم فيها فينقطع الاجتهاد في ذلك الحكم ثم لا يمنع ذلك من الاجتهاد فيها على غير ما أجمعوا على بطلانه كذلك ها هنا . ويخالف هذا إذا لم يستقر الخلاف لأن الإجماع قبل الاستقرار لا يمنع من الخلاف وبعد الاستقرار يمنع فكذلك الاختلاف مثله .

واحتجوا أيضا بأنه يجوز إحداه دليل آخر لم يذكره الصحابة فكذلك يجوز إحداه قول آخر لم يقله الصحابة .

قلنا ليس إذا جاز إحداه دليل آخر جاز إحداه قول آخر .

ألا ترى أنهم لو أجمعوا على دليل واحد جاز إحداه دليل ثان ولا يجوز إحداه قول ثان . ولأن إحداه دليل ثالث يؤيد ما استدل به الصحابة وإحداه قول ثالث يخالف ما أجمعوا عليه فافترقا .

واحتجوا بأن الصحابة Bهم اختلفوا في زوج وأبوين وامرأة وأبوين على قولين فجاء ابن سيرين فأحدث قولا ثالثا فقال في امرأة وأبوين يقول ابن عباس وفي زوج وأبوين يقول سائر الصحابة وأقره الناس على هذا الخلاف